

دور التدقيق الحكومي في تعزيز المساءلة، تجسيد الشفافية وتحسين الأداء الحكومي

من منظور مزاوولي المهنة

The role of government auditing in promoting, accountability, embodying transparency, and improving government performance from the perspective of professional practitioners

بن خيرة ميلود

جامعة الجزائر 3 إبراهيم سلطان شيبوط – الجزائر

Benkhira.miloud@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2026/05/31

لعروم محمد أمين*

جامعة الجزائر 3 إبراهيم سلطان شيبوط – الجزائر

Larroum.mohamed.amine@univ-alger3.dz

تاريخ القبول: 2026/03/24

تاريخ الإستلام: 2026/02/05

ملخص:

جاءت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التدقيق الحكومي في تعزيز المساءلة، تجسيد الشفافية وتحسين الأداء الحكومي نظرا للدور الفعال الذي يلعبه التدقيق الحكومي للتأكد من صحة المعلومات في الإدارات العمومية، مساعدة جهات الرقابة والتدقيق للقيام بعملها على الوجه الصحيح. فبعد دراسة ميدانية وزعت 75 استمارة استبيان على عينة شملت مهنيين وأكاديميين فكانت 60 منها قابلة للاستعمال، من خلال النتائج اتضح ان التدقيق الحكومي يساهم في اضافة الشفافية للمعلومات مما يساعد على تسهيل التقييم الجيد للوضع المالي للحكومة وانتهاج المساءلة كوسيلة لحماية المصالح وتحسين الأداء الحكومي. الكلمات المفتاحية: تدقيق حكومي، مساءلة، شفافية، أداء حكومي، فساد.

تصنيف JEL: M41، M42

Abstract:

This study came to highlight the role of government auditing in promoting accountability, embodying transparency and improving government performance, given the effective role that government auditing plays in ensuring the accuracy of information in public administrations and helping oversight and auditing bodies to do their work correctly. After a field study in which 75 questionnaires were distributed to a sample that included professionals and academics, 60 of which were usable, the results showed that government auditing contributes to making information transparent, which helps to facilitate a good evaluation of the government's financial situation and adopting accountability as a means to protect interests and improve government performance.

Keywords: government audit; accountability; transparency; government performance; corruption.

Jel Classification Codes : M41، M42.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

إن التدقيق الحكومي يقوم على مجموعة من الفروض والمفاهيم الذي يعتبر كأساس للغاية التي انشأت من أجله، فبدوره يهدف إلى التأكد من صحة وسلامة البيانات المالية للحكومات والإدارات العمومية ومعرفة مدى الالتزام بتطبيق السياسات والقواعد لتسيير أنشطتها وأعمالها، وهذا بغية حماية ممتلكاتها لتفادي الوقوع في الأخطاء التي تؤثر سلبا على أدائها. يرجع الانتشار المتزايد للفساد المالي محليا وعالميا إلى ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في الحكومات بنوعها الإدارية والمحاسبية، لهذا أصبحت المساءلة المالية والشفافية شرطا رئيسيا لكفاءة الإدارة وتحسين أدائها الحكومي، فبدونها يصعب تواجده نظام فعال وكفء للإدارة الحكومية.

وعلى ضوء ما تم التطرق إليه فإن الإشكالية الرئيسية لدراستنا يمكن صياغتها في السؤال الجوهرى التالي:

ما مدى مساهمة التدقيق الحكومي في تعزيز المساءلة، تجسيد الشفافية وتحسين الأداء الحكومي؟

من خلال السؤال السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية:

- ما الحاجة لوجود التدقيق الحكومي؟
 - هل تساهم المساءلة والشفافية في تحسين الأداء الحكومي؟
 - هل عدم الاعتماد على التدقيق الحكومي يؤثر سلبا في تحسين الأداء الحكومي؟
- للإجابة على الإشكالية الرئيسية، نقترح الفرضيات التالية كأجوبة للسؤالات الفرعية:
- إن وجود التدقيق الحكومي يساهم على خلق منافع للحكومة.
 - المساءلة والشفافية تساهم في تعزيز جودة الأداء الحكومي.
 - إن عدم الاعتماد على التدقيق الحكومي يؤثر سلبا على الأداء الحكومي.

1.1 أهمية الدراسة:

نظرا لزيادة معدلات الفساد في الإدارات وزيادة الاهتمام في السنوات الأخيرة على التدقيق الحكومي نظرا لدوره الفعال في التأكد من صحة المعلومات وإضفاء الشفافية والمصداقية للمعلومات المالية خاصة في الإدارة الحكومية وكذلك على موارد الدولة نظرا لأهميتها في تطوير البلاد وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، جاءت هذه الدراسة لمحاولة إبراز دور التدقيق الحكومي في تعزيز المساءلة، الشفافية نظرا لأهميتها في الوقت الراهن خاصة ظاهرة الاختلاس والفساد الإداري والمالي.

2.1 أهداف الدراسة:

يمكن حصر أهم أهداف الدراسة في النقاط الموالية:

- الإلمام بمفاهيم التدقيق الحكومي ودوره في تعزيز المساءلة والشفافية؛
- معرفة أهمية المساءلة والشفافية بالإضافة الى العلاقة بينهما؛
- إبراز أهمية المساءلة والشفافية المعززة في تحسين الأداء الحكومي؛
- إبراز آراء بعض المختصين في مجال المحاسبة والتدقيق حول مساهمة التدقيق الحكومي في تعزيز المساءلة، الشفافية وتحسين الأداء الحكومي.

3.1 منهجية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد في إنجاز هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كونه أكثر ملائمة لدراسة خلفية الموضوع، حيث تم جمع المعلومات، تصنيفها، تحليلها بهدف دراسة الموضوع دراسة دقيقة.

2. التأسيس النظري للتدقيق الحكومي:

في ظل المطالب الشعبية المتزايدة حول طرق تسيير المال العام وطرق إنفاقه، الأمر الذي انجر عنه زيادة اهتمام جل دول العالم إلى مساءلة الموظفين الحكوميين محاسبيا، لكن هذا الأمر صعب تواجد نظام فعال للإدارة الحكومية دون توافر نوع من المساءلة المحاسبية، التي من أجلها كان التدقيق الحكومي للاطمئنان عليها من خلال قياس أداء إدارات الوحدات الحكومية.

2.1. مفهوم التدقيق الحكومي:

إن للتدقيق الحكومي مفاهيم عديدة ومتعددة يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- يعرف التدقيق الحكومي على أنها: "عملية منظمة للحصول على أدلة الإثبات المتعلقة بالأعمال والأحداث الإقتصادية أو فحصها بموضوعية للتحقق أو التأكد من مدى تطابقها مع المعايير أو المقاييس الموضوعية مسبقا، وإيصال النتائج إلى المستخدمين المعنيين" (أمين السيد أحمد لطفي، 2005، صفحة 437)

- كما يعرف التدقيق الحكومي بأنه: فحص كفاءة وفعالية أنشطة الوحدات الحكومية والتأكد من استخدام الموارد الموضوعية تحت تصرفها على نحو اقتصادي" (شاهدي إيمان، كيحلي عائشة سلمة، 2024، صفحة 74)

- التدقيق الحكومي عبارة عن: "فحص كفاءة وفعالية أنشطة الوحدة الحكومية والتأكد من استخدام الموارد الموضوعية تحت تصرفها على نحو اقتصادي" (محمد بن العري، 2017، صفحة 10)

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن القول أن التدقيق الحكومي أداة فحص ومراقبة العمليات التي تقوم بها مختلف الوحدات الحكومية من أجل معرفة مدى صحتها ومصداقيتها، والحفاظ على المال العام

2.2. حتمية التدقيق الحكومي

تلعب شركات قطاع الأعمال في الأجهزة الحكومية دورا حيويا وهاما في تنمية المجتمعات، حيث أنها تقدم كثير من الخدمات ولقطاع كبير من الأفراد، وغالبا ما يتم أداء تلك الخدمات بدون مقابل رمزي لا يتناسب مع التكلفة ذات الصلة وحتى يتسنى لتلك الأجهزة والمؤسسات الحكومية القيام بدورها الحيوي التنامي بشكل مضطر، فإنها عادة ما تستخدم كثير من الموارد، فإنه من الضروري أن يكون لدى الأفراد وتلك المجتمعات مؤسسات وتنظيمات حكومية تؤدي خدماتها بمستوى عالي من الإنجاز.

أدت الحاجة إلى مراجعة الأداء في القطاع العام والمؤسسات الحكومية نتيجة للطلب المتزايد سواء من عامة الشعب أو السلطة التشريعية والأحزاب تم التصديق عليها لتوضح ما يحدث للأموال العامة، مما أدى إلى أهمية وحتمية وجود رقابة أداء فعال ومحاسبة مسؤولية، مع الاهتمام بالكفاءة الإدارية والفعالية في تحقيق الأهداف المرجوة وكذلك تحديد ما إذا كانت الضرائب التي تحصلها الحكومة متفقة مع القوانين، ومراجعة مختلف برامج ووظائف وأنشطة المشروع للتخطيط القومي (أمين السيد أحمد لطفي، 2005، صفحة 438) قصد الحفاظ على المال العام، هناك العديد من الهيئات المالية والقانونية التي تهتم بمتابعة أنشطة المؤسسات التابعة للقطاع العام بالجزائر، إذ تهدف هذه الهيئات إلى إضفاء الشفافية وتعزيز المساءلة، حيث يمكن حصرها أهمها في: (شاهدي إيمان، كيحلي عائشة سلمة، 2024، صفحة 577)

- هيئات الرقابة والتدقيق التابعة لوزارة المالية: المتمثلة في المحاسب العمومي، المراقب المالي، المفتشية العامة للمالية؛

- مجلس المحاسبة: أهم الهيئات الرقابية التي تشرف على التدقيق والرقابة إذ يعد هيئة رقابية وقضائية في أن واحد، حيث تم تقديم له مهمة الرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية بفضل الاستقلالية التي يتميز بها بالإضافة إلى نظامه القانوني.

3.2 أبعاد التدقيق الحكومي:

يتضمن التدقيق الحكومي ثلاثة أبعاد التي يتم التطرق إليها فيما يلي: (أحمد حلمي جمعة ، 2009 ، صفحة 77)

• البعد الأول: الرقابة المالية والقانونية

يهدف هذا البعد إلى فحص المستندات والسجلات والدفاتر، بالإضافة إلى القوانين واللوائح والتعليمات وكذلك للتأكد مما يلي:

- إن العمليات المالية تتم بشكل سليم والمؤيدة بالمستندات سواء فيما يتعلق بتحصيل الموارد أو الصرف في حدود الاعتمادات؛
- إن تقارير الوحدة الإدارية الخاضعة للرقابة يتم اعتمادها بشكل صحيح وتعبر بالفعل عن حقيقة ما يحدث؛
- ترشيد عمليات الإنفاق الحكومي بما يحقق حماية أصول الوحدة الإدارية الحكومية من السرقة؛
- متابعة تنفيذ الموازنة العامة للدولة وتوفير المعلومات التي تساعد في تصحيح الانحرافات، ونميز في هذا الصدد أنواع وهي:

✓ من حيث طبيعتها: التي تنقسم إلى

- رقابة محاسبية على البنود الإيرادات والمصروفات للتأكد من التصرفات المالية؛
- رقابة اقتصادية من حيث متابعة التنفيذ ومعرفة أثارها على النشاط الاقتصادي ومدى تحقيق الأهداف.

✓ من حيث التوقيت:

- رقابة قبل التنفيذ ويتم في مرحلة إعداد الموازنة للتأكد من قانونية التصرفات وان الصرف يتم في حدود الاقتصاد المقرر بالموازنة العامة؛

- رقابة أثناء التنفيذ ويتم من خلال اللوائح والتعليمات والقواعد المالية الإدارية والإجراءات التي تقرها الجهة الإدارية والمراقبين الماليين المكلفين من قبل وزارة المالية؛

- رقابة بعد التنفيذ للتحقق من مطابقة الإيرادات والمصروفات للقوانين.

✓ من حيث الاستقلالية:

- الرقابة الداخلية ويتم داخل الوحدة الحكومية وذلك باتباع الإجراءات والقواعد والتعليمات المالية والإدارية التي يجب أن تلتزم بها الوحدة الحكومية؛

- الرقابة الخارجية وهي تقوم بها الأجهزة الرقابية الخارجية مثل الوزارة المالية وديوان ومجلس النواب الجهاز المركزي وتنقسم الرقابة الخارجية إلى رقابة إدارية وشعبية ورقابة مستقلة.

• البعد الثاني: رقابة الكفاءة

يتضمن هذا البعد من الرقابة ما يلي:

- مدى الحاجة إلى الخدمة التي توفرها الوحدة الإدارية الحكومية؛

- مدى مناسبة التكاليف المنفقة؛

- مدى توافر الحماية الكلية للموارد والإمكانات المتاحة؛

- مدى كفاية العوائد المستلمة مقابل الخدمات التي توافرها.

• البعد الثالث: الرقابة الفعلية

تهدف هذه الرقابة إلى تحليل وتقييم فعالية نشاط الوحدة الإدارية الحكومية بغية تحسينها وتطويرها في المستقبل والذي يستخدم لخدمة هدفين هما:

- إمداد البرلمان والحكومة والشعب بصفة عامة بتحليل موضوعي مستقل يستخدم كأساس لتقييم وبناء الأولويات الخاصة باتجاه النشاط الحكومي في المستقبل؛
- إمداد مستخدمي القرارات في الوحدات الحكومية محل التدقيق بالأفكار البناء حول كيفية تدعيم وتحقيق فعاليتهم.

3. ماهية المساءلة والشفافية

في ظل الأزمات المالية التي عرفها العالم في الآونة الأخيرة وهذا راجع إلى الفساد الإداري والمالي وسوء التسيير بالإضافة إلى نقص الشفافية والمصداقية، الذي مس دول العالم خاصة دول شرق آسيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي جعل التفكير في وضع أسس معينة تنظم العلاقة بين مجلس الإدارة والمديرين والمستثمرين وأصحاب المصالح على نحو يؤدي إلى تحديد المسؤولية، وتعزيز المساءلة والالتزام بالشفافية.

1.3. مفهوم المساءلة

إن للمسئالة مفاهيم عديدة ومتعددة يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- تعرف المساءلة على أنها: "آلية مهمة في الحاكمية المؤسسية لمحاسبة المسؤولين على أعمالهم وفحص وتدقيق قراراتهم وإتاحة الفرصة أمامهم لإيضاح أية نقاط غامضة أوتهم توجه إليهم سواء كانوا منتخبين أو معينين" (نجلاء إبراهيم عبد الرحمن، ريا محمد النفعي، 2020، صفحة 2)

- فقد ورد في إعلان نيودلهي أن المساءلة تعني التزام الأشخاص أو السلطات المخولة بإدارة الموارد العامة برفع تقرير حول إدارتها لهذه الموارد، وأن تسأل هذه الجهات عن المسؤوليات المالية والإدارية والبرامج المنوطة بها. تساعد عمليات الرقابة الداخلية إدارة المنظمة في تحقيق المساءلة (الجوهر علي كريمة، 2013، صفحة 5)

انطلاقاً مما سبق يمكن القول إن المساءلة هي وجود طرق وأساليب مقننة تمكن من مساءلة الشخص المسؤول، ومراقبة أعماله في إدارة الشؤون العامة، مع إمكانية إقالته إذا تجاوز السلطة أو بثقة الناس. منه يمكن تلخيص أهمية المساءلة فيما يلي: (الربيعي خلود، هادي عبود مختار، 2005)

- تقليل فرص الاتفاقات غير المشروعة بين المجالس المسؤولة والجهات المكلفة بالرقابة والتدقيق؛
- معاونة جهات الرقابة والتدقيق في القيام بعملها على الوجه الصحيح؛
- كشف التلاعب أو الفساد بمعدل أسرع من المعتاد؛
- حماية المصالح العامة بشكل أكثر فاعلية؛
- توعية المسؤولين للمزيد من الحيطة والحذر في أعمالهم طالما أن المساءلة متسعة المصادر.

2.3 مفهوم الشفافية وأهميتها

تعد الشفافية من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في المجتمعات وتم توظيفها وهي أحد ممارسات الديمقراطية التي تتضمن المساءلة، المحاسبة والحرية في الحصول على المعلومات والاطلاع عليها، ولقد ظهر هذا المفهوم نتيجة لتطور اتجاهات الفكر الإنساني وهو يعبر عن المعلومات الصحيحة والصادقة لكل الأحداث المالية في المجال الاقتصادي.

1.2.3 مفهوم الشفافية

لقد تعددت مفاهيم الشفافية التي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

تم تعريف الشفافية على أنها "إتاحة المعلومات للجمهور ووضوح الإجراءات والسياسات والقواعد والقوانين والقرارات، وأنها في مجال خدمة العامة واتخاذ القرار والسياسة العامة أداة لتقليل عدم التأكد وتساعد في القضاء على الفساد الإداري أو هي نشر المعلومات والإفصاح عنها بسهولة الوصول عليها بحيث تكون متاحة للجميع (الربيعي خلود، هادي عبود مختار، 2005) انطلاقاً من التعريف السابق يمكن القول إن الشفافية تعني توفير المعلومات التي تتميز بالوضوح والدقة والموضوعية والتكامل، وسهولة الفهم وغير مضللة لمستخدمي هذه المعلومات كافة عند الحاجة إليها في الوقت نفسه، وأن تكون ذات صلة وثيقة بالقرارات والتشريعات التي تخص ذلك النشاط للوحدة الاقتصادية، من أجل مكافحة الفساد الإداري.

2.2.3 أهمية الشفافية

إن للشفافية أهمية بالغة والتي يمكن حصرها في النقاط التالية (الربيعي خلود، هادي عبود مختار، 2005، صفحة 58):

- تعزيز الرقابة الإدارية وتزويد من كفاءتها وممارستها من خلال دقتها ووضوحها لإجراءات والممارسات الإدارية المعمول بها؛
- جذب الاستثمار الأجنبي والمحافظة على الاستثمارات المحلية؛
- تعمل على تحقيق التطور الإداري فضلاً عن دورها في تحقيق التنمية الإدارية؛
- المساهمة في محاربة الفساد بكافة صور وأشكاله؛
- تعزز قدرات الأجهزة الإدارية على مواكبة المتغيرات والمستجدات المحيطة بها؛
- تعمل على تضافر الجهود والدعم الكافي والالتزام على مستوى القيادات الإدارية؛
- تحديث الأنظمة والقوانين وتبسيط الإجراءات وجعلها واضحة؛
- تتضح أهميتها في العلنية، فالقرار السري لا يمكن أن يناقش والأعمال الخفية لا يمكن المساءلة عنها.

3.3 العلاقة بين المساءلة والشفافية

إن الشفافية والمساءلة مفهومان مترابطان يعزز كل منهما الآخر، وما لم يكن هنالك مساءلة فلن تكون للشفافية أية قيمة، ويسهم وجود هاتين الحالتين في قيام إدارة كفوة وفعالة تؤدي دورها في تقديم الخدمات التي يحتاجها المواطنون. فالشفافية توفر الشروط والمتطلبات الأساسية لإيجاد أنظمة مساءلة فعالة تحقق الهدف منها في إيجاد الحلول المناسبة للعديد من مشكلات الإدارة الحكومية.

إن الشفافية والوضوح والعقلانية في القوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات تحدد مدى شرعية ومشروعية المساءلة، ومن جهة أخرى فإن المساءلة والشفافية يدعمان شرعية الحكومة أو المسؤولين الحكوميين وسياساتهم العامة وقراراتهم أمام الشعب، ويدعمان إحساس أفراد الشعب بهم كمواطنين لديهم اليد العليا في حكوماته، كما تعتبر الشفافية أداة مهمة إلى تحقيق المساءلة والديمقراطية (البرادعي ليلي مصطفى، 2011)

4. ماهية الأداء الحكومي

سيتم في هذا العنصر التطرق إلى مفاهيم تخص الأداء الحكومي ومعرفة أهميته، لكن قبل ذلك نعطي تعاريف حول قياس الأداء.

1.4 تعريف قياس الأداء

يعرف قياس الأداء عبارة عن "عملية مستمرة يتم من خلالها تحديد الأداء والتتبع المستمر لمستوى تطوره على مستوى الموظف والوحدات الإدارية والجهاز، والتأكد من فاعلية وكفاءة التنفيذ وإعطاء معلومات مرتدة وربط ذلك بالأهداف الإستراتيجية للجهاز الحكومي" (Aguinis herman, 2009, p. 23)

في حين يرى البعض الآخرون أن قياس الأداء عبارة عن: "تحديد النتائج النهائية للأعمال والفعاليات التي يقوم بها الجهاز الحكومي والتي عندها تحدد المعايير ويتم مقارنتها بالنتائج المتحققة." (رزيق كمال، 2008)

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول إن قياس الأداء هو عبارة عن تتبع الأداء المقدم من الأطراف ذات الصلة في الإدارة الحكومية قصد التأكد من النتائج النهائية ومقارنتها مع المخططة.

2.4 تعريف الأداء الحكومي

يعرف الأداء الحكومي على أنه: "محصلة لكل من الأداء الفردي وأداء الوحدات التنظيمية الحكومية التي يعمل بها الأفراد، بالإضافة إلى تأثيرات البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عليهما، بشرط محاولة أنظمة العمل في كل إدارة أن تحقق أكبر قدر ممكن من الإنتاج بأقل قدر من التكلفة، وفي أقل وقت ممكن، وعلى مستوى مناسب من الجودة" (رسلان نبيل اسماعيل، 2007، صفحة 57)

من جهة أخرى يعكس الأداء الحكومي لأي دولة الأداء الجزائي لأجهزتها الحكومية من وزارات وهيئات وغيرها بالإضافة إلى منظماتها الخاصة، وأثبتت التجارب أن منظومة الإدارة الحكومية التقليدية التي تعتمد على اللوائح والإجراءات لا تستطيع الوفاء بتوقعات وطموحات المواطنين، قد تبين أن مخرجات هذه المنظمات في كثير من الدول ضعيفة، كما أنها لا تخضع للقياس الدقيق سواء من حيث إنتاجية الموارد المستخدمة أو الكفاءة التي تؤدي بها هذه المنظمات أعمالها أو جودة الخدمات التي تقدمها (مصطفى عبد الحميد، 2006، صفحة 07)

يمكن القول إن الأداء الحكومي هو عبارة عن محصلة لتفاعل عناصر البيئة الحكومية الداخلية منها والخارجية، من خلال تجميع أداء العاملين في الحقل الحكومي ضمن مصالحهم المختلفة زيادة على أداء هذه المصالح في إطار السياسات العامة لمحاكمة في إطار المكونات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية، داخل الحدود الوطنية وخارجها ضمن التجمعات الجهوية والإقليمية والدولية.

3.4 خصائص الأداء الحكومي

انطلاقاً من التعاريف السابقة للأداء الحكومي فإن هذا الأخير يتميز بعدة خصائص والتي يمكن حصرها في النقاط التالية (عبد اللطيف بلغرسة، رضا جاوحدو، 2015)

- هرمية الأداء الحكومي بين المصالح المركزية والوسطى والدنيا مما جعل المعطيات التصاعدية (المعلومات) والأخرى التنازلية (القرارات) تحدد تنافسيتها ويقاس أداء فعاليتها؛
- تعددية جوانب الأداء بنوعيه مصادره نظراً لاعتبار الحكومة منظمة كبرى تميزت وظائفها بأبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية؛

- تسلسلية تطبيق القرارات الحكومية في إطار تحسين أدائها من مجلس الحكومة إلى الوزارات إلى الولاية إلى البلدية، مما يجعل استراتيجية تحسين الأداء مرتبطة بمدى استيعاب كل مستوى للقرارات الحكومية؛
 - كما يتميز الأداء الحكومي بمؤشرات القياس الخاص به والمتمثلة في درجة القبول الاجتماعي للقرارات الحكومية والتفاعل معها والتعاطي بموجها، وهذا على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية...؛
- تنوع الأجهزة الرقابية للأداء الحكومي وذلك مثل أجهزة الرقابة المركزية على مستوى الحكومة ذاتها، فضلا عن وظيفة الرقابة في كل وزارة زيادة على أجهزة السلطة التشريعية للبرلمان ومجلس الأمة وانتهاء بالأجهزة الرقابية الشعبية، وتعد هذه أجهزة رسمية حيث هناك أخرى غير رسمية مثل الصحافة.

5. الدراسة الميدانية

في إطار إسقاط الجانب النظري على التطبيقي قام الباحث بإعداد استبيان تم توزيعها على عينة توزيعا عشوائيا، حيث تعكس رؤى المختصين في مجال المحاسبة والتدقيق في الجزائر متمثلة في مهنيين وكذلك أكاديميين من أمثال الأساتذة الجامعيين. بما أن الدراسة تناولت التدقيق فكان الهدف من هذا الاستبيان معرفة آراء الاثنين معا.

1.5 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع البحث من فئة متخصصة في مجال المحاسبة والتدقيق من مهنيين وأكاديميين، حيث اشترط المؤهل العلمي والخبرة المهنية. فيستوجب على الأكاديميين حصولهم شهادة ليسانس على الأقل والخبرة من طرف المهنيين، بلغ عدد مفردات العينة 75 فرد، تم استرجاع ما يقارب 60 استمارة كون 15 استمارات تم إهمالها من طرف المجيبين، من هذا وصلت الإجابات 60 إجابة من إجمالي الدراسة أي بنسبة تقدر ب80%.

2.5 محددات الدراسة

تم توزيع الاستبيان على ممارسي المهنة (الخبير المحاسبي، محافظ الحسابات، محاسب المعتمد) نظرا لخبرتهم في التدقيق وتعاملهم مع المؤسسات الحكومية، والأكاديميين (الأساتذة الجامعيين) المتحصلين على شهادة الماجستير والدكتوراه في مجال المحاسبة والتدقيق، بالإضافة الى موظفي القطاع الحكومي من محاسبين إداريين، مراقبين ماليين المتحصلين على شهادة ليسانس أو ماستر، تم توزيع الاستمارات في الفترة بين بداية سبتمبر الى غاية نهاية شهر ديسمبر من السنة الماضية.

1.2.5 أدوات الدراسة

تم استخدام برنامج SPSS V24 لتحليل النتائج، مع حساب المتوسط الحسابي لمعرفة الرأي العام لإجابات أفراد العينة، والانحراف المعياري لمعرفة درجة تشتت القيم عن متوسطها الحسابي لكل عبارة. لمعرفة الاتجاه العام لآراء الأفراد تم إعداد الاستبيان حسب المقياس الخماسي.

جدول 1: مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	(1, 1.80)	(1.81, 2.60)	(2.61, 3.40)	(3.41, 4.20)	(4.21, 5)

المصدر: من إعداد الباحثين

2.2.5 اختبارات ثبات الاستبيان

لمعرفة صدق الاستبيان الموزع على عينة الدراسة وبعد ادخال كل الأجوبة في البرنامج الإحصائي SPSS V24 تم استخدام "ألفا كرومباك" الذي قدر ب 0.91%، فهي نتيجة جيدة كونها أقرب للواحد، هذا ما يدل على ثبات الاستبيان.

3.5 دراسة خصائص العينة المدروسة

سيتم دراسة الخصائص بحساب التكرارات والنسب وفق المؤهل العلمي، الوظيفة، الخبرة.

1.3.5 المؤهل العلمي

سيتم معرفة الفئة الغالبة التي تخص المستوى العلمي التي شملت دكتوراه، ماجستير، ماستر، ليسانس، شهادة مهنية.

جدول 2: إجابات العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة	النسبة المجمعة
دكتوراه	10	16.7	16.7
ماجستير	6	10	26.7
ماستر	17	28.3	55
ليسانس	12	20	75
شهادة مهنية	15	25	100
المجموع	60	100	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

اتضح أن الفئة الغالبة تعود لأصحاب شهادات الماستر فعددهم تراوح 17 من أصل 60 استمارة موزعة، أي بنسبة تعادل 28.30% يأتي أصحاب الشهادة المهنية بنسبة 25 %، أما حاملي شهادة الليسانس في الدرجة الثالثة بنسبة تقدر ب 20%، أما نجد حاملي شهادة الدكتوراه في الدرجة قبل الأخيرة نسبة مقدرة ب 16.7 %، وأخيرا حاملي شهادة الماجستير بنسبة 10%.

2.3.5 الوظيفة

سيتم معرفة الفئة الغالبة في الإجابة حسب الوظيفة، وتظهر النتائج في الجدول الموالي:

جدول 3: إجابات العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة	النسبة المجمعة
خبير محاسبي	5	8.3	8.3
محافظ حسابات	9	15	23.3
محاسب معتمد	2	3.3	26.6
أستاذ جامعي	12	20	46.6
مدقق داخلي	16	26.7	73.3
مراقب مالي	7	11.7	85
محاسب إداري	9	15	100
المجموع	60	100	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال النتائج المبينة في الجدول يتبين أن الفئة الغالبة شملت المدققين الداخليين قرابة 16 فرد من 60 استمارة موزعة أي بنسبة 26.7%، تليها الأساتذة الجامعيين بنسبة 20%، بعدها محافظي الحسابات والمحاسبين الإداريين بنسبة 15%، بعدها المراقبين الماليين بنسبة 11.7%، يلها الخبراء المحاسبين بنسبة 8.3%، وأخيرا نجد المحاسبين المعتمدين بنسبة 3.3%، من خلال هذا اتضح أن الفئة المستهدفة كانت المهنيين بدرجة كبيرة.

3.3.5 الخبرة المهنية

معرفة الخبرة الغالبة لكل المجيبين على الاستبيان، حيث تناولت ثلاث فئات وفق مجالات محددة وهي: أقل من 5 سنوات، من 6 إلى 10 سنوات، أكثر من 11 سنة. كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول 3: إجابات العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	العدد	النسبة	النسبة المجمعة
أقل من 5 سنوات	16	26.7	26.7
من 6 إلى 10 سنوات	34	56.7	83.3
أكثر من 11 سنة	10	16.7	100
المجموع	60	100	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

إن الفئة الغالبة شملت ذوي الخبرة العالية التي تتراوح من 6 إلى 10 سنوات حيث قدرت نسبتها إلى 56.7% يلها أصحاب الخبرة الأقل من 5 سنوات التي قدرت نسبتها ب 26.7%، وأخيرا نجد أصحاب الخبرة الأكثر من 10 سنوات بنسبة مقدرة ب 16.7%.

4.5 تحليل نتائج الاستبيان

تعد هذه المرحلة من أهم المراحل التي تبين الاتجاه العام لأفراد العينة، إذ سوف يتم تحليل مختلف النتائج والبيانات التي تم الحصول عليها من إجابات العينة.

1.4.5 تحليل نتائج المحور الأول

قام الباحثان بعرض النتائج وتحليلها حسب تسلسل أسئلة الاستبيان الموزع.

جدول 4: تحليل نتائج الاستبيان الخاص بالمحور الأول أهمية التدقيق الحكومي

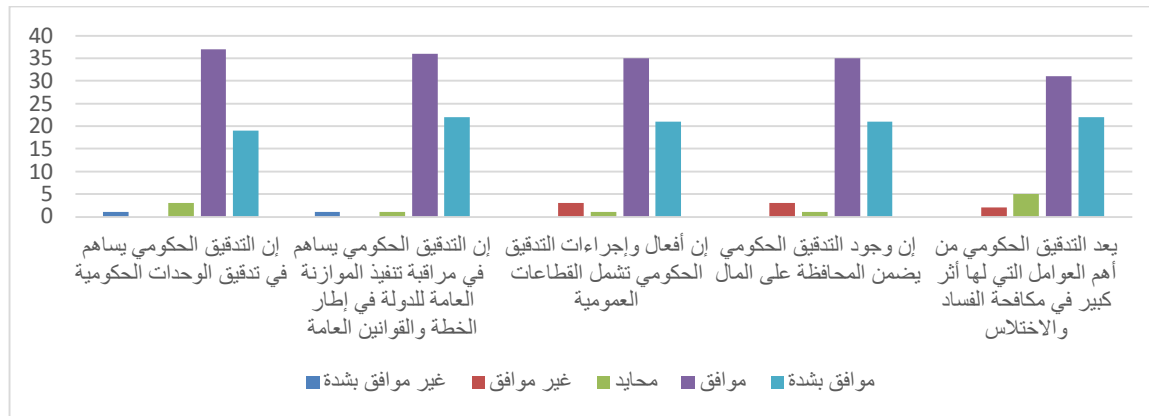
المؤشرات الاحصائية			الإجابات					التكرار	
الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	ت %	العبارة
موافق	0.691	4.22	19	37	3	0	1	ت %	إن التدقيق الحكومي يساهم في تدقيق الوحدات الحكومية
			35	56.7	5	0	1.7	%	
موافق	0.671	4.30	22	36	1	0	1	ت %	إن التدقيق الحكومي يساهم في مراقبة تنفيذ الموازنة العامة للدولة في إطار الخطة والقوانين العامة
			36.7	60	1.7	0	1.7	%	

إن أفعال وإجراءات التدقيق الحكومي تشمل القطاعات العمومية التابعة للدولة	ت	0	3	1	35	21	4.27	0.756	موافق
	%	0	5	1.7	58.3	35			
إن وجود التدقيق الحكومي يضمن المحافظة على المال العام	ت	0	3	1	35	21	4.27	0.756	موافق
	%	0	5	1.7	58.3	35			
يعد التدقيق الحكومي من أهم العوامل التي لها أثر كبير في مكافحة الفساد والاختلاس	ت	0	2	5	31	22	4.22	0.739	موافق
	%	0	3.3	8.3	51.7	36.7			
المتوسط العام لأسئلة المحور الأول									
							4.26	0.723	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

بعد تفريغ أجوبة أفراد عينة البحث وإدخالها في البرنامج الإحصائي SPSS ومعالجتها تم التوصل إلى النتائج المتواجدة في الجدول أعلاه، فانطلاقاً منها اتضح على إجماع أغلبية أفراد عينة البحث المتخصصين في مهنة المحاسبة والتدقيق، أن التدقيق الحكومي له أهمية كبيرة في تدقيق الوحدات الحكومية، مراقبة تنفيذ الموازنة العامة للحكومة عبر كل القطاعات، هذا بدوره ما يساهم في المحافظة على المال العام ومحاربة الفساد والاختلاس، فكانت مختلف إجاباتهم متقاربة وموافقة ومؤيدة لعبارة المحور الأول الذي خصص لمعرفة أهمية التدقيق الحكومي حسب نظرة المختصين، فحسب التكرارات، النسب اتضح أن الاتجاه العام للإجابات كانت "موافق". انطلاقاً مما سبق يمكن توضيح النتائج المتحصل عليها وإبراز الاتجاه العام لكل عبارة في الشكل الموالي:

الشكل 1: نتائج الاستبيان الخاص بالمحور الأول الموسوم بأهمية التدقيق الحكومي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

2.4.5 تحليل نتائج المحور الثاني

سيتم التطرق إلى تحليل نتائج المحور الثاني المخصص لدور المساءلة، والشفافية في تحسين الأداء الحكومي.

جدول 5: تحليل نتائج الاستبيان الخاص بالمحور الثاني حول لدور المساءلة، والشفافية في تحسين الأداء الحكومي.

المؤشرات الإحصائية			الإجابات					التكرار	
الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	ت	العبارة
								%	

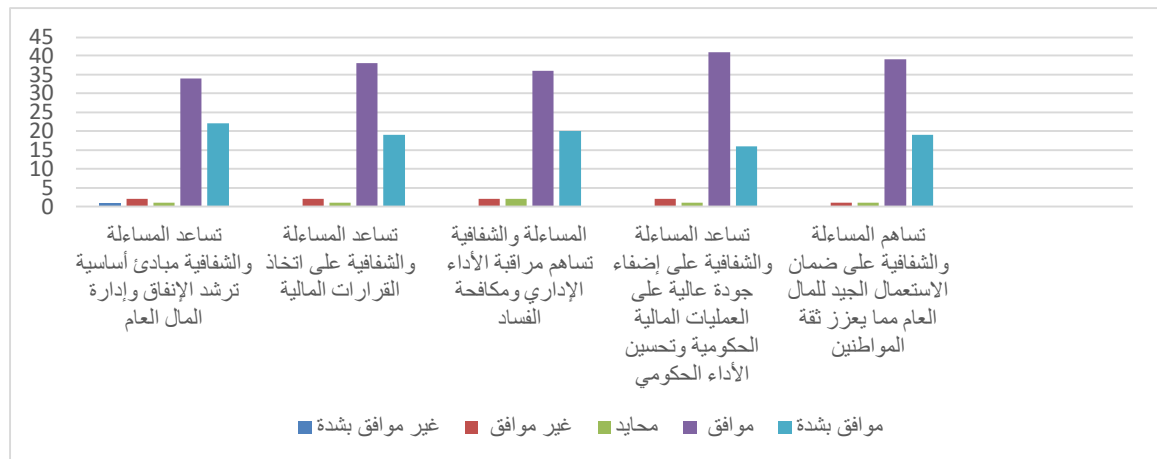
دور التدقيق الحكومي في تعزيز المساءلة، تجسيد الشفافية وتحسين الأداء الحكومي من منظور مزاوولي المهنة

تساعد المساءلة والشفافية مبادئ أساسية ترشد الإنفاق وإدارة المال العام	ت	1	2	1	34	22	4.23	0.789	موافق
	%	1.7	3.3	1.7	56.7	36.7			
تساعد المساءلة والشفافية على اتخاذ القرارات المالية	ت	0	2	1	38	19	4.23	0.647	موافق
	%	0	3.3	1.7	63.3	31.7			
المساءلة والشفافية تساهم مراقبة الأداء الإداري ومكافحة الفساد	ت	0	2	2	36	20	4.23	0.673	موافق
	%	0	3.3	3.3	60	33.3			
تساعد المساءلة والشفافية على إضفاء جودة عالية على العمليات المالية الحكومية وتحسين الأداء الحكومي	ت	0	2	1	41	16	4.18	0.624	موافق
	%	0	3.3	1.7	68.3	26.7			
تساهم المساءلة والشفافية على ضمان الاستعمال الجيد للمال العام مما يعزز ثقة المواطنين	ت	0	1	1	39	19	4.27	0.578	موافق
	%	0	1.7	1.7	65.0	31.7			
المتوسط العام لأسئلة المحور الثاني									موافق
							4.27	0.662	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

انطلاقاً من النتائج المتحصل عليها والمذكورة أعلاه اتضح على إجماع أغلبية أفراد عينة البحث، أن للمساءلة، والشفافية دور فعال في تحسين الأداء الحكومي، وهذا من خلال ترشيد الإنفاق وإدارة المال العام، المساهمة في اتخاذ القرارات المالية، تسهيل مراقبة الأداء الإداري ومكافحة الفساد، إضفاء جودة عالية على العمليات المالية الحكومية وتحسين الأداء الحكومي، فكانت مختلف إجاباتهم متقاربة وموافقة ومؤيدة لعبارات المحور الثاني كما هو مبين في التكرارات والنسب المئوية للتكرارات، انطلاقاً من هذه الأخيرة تبين أن الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة الموافقة على عبارات المحور الثاني وتأكيد أن للمساءلة والشفافية دور مهم في تحسين الأداء الحكومي. انطلاقاً مما سبق يمكن توضيح النتائج المتحصل عليها في الشكل الموالي:

الشكل 2: نتائج الاستبيان الخاص بالمحور الثاني الموسوم بدور المساءلة، والشفافية في تحسين الأداء الحكومي.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

انطلاقاً من النتائج المتحصل عليها اتضح على إجماع أغلبية أفراد العينة الدراسة، أن للمساءلة، والشفافية دور فعال في تحسين الأداء الحكومي، وهذا من خلال ترشيد الإنفاق وإدارة المال العام، المساهمة في اتخاذ القرارات المالية، تسهيل مراقبة الأداء الإداري ومكافحة الفساد، إضفاء جودة عالية على العمليات المالية الحكومية وتحسين الأداء الحكومي، فكانت مختلف إجاباتهم متقاربة وموافقة ومؤيدة لعبارات المحور الثاني كما هو مبين في التكرارات والنسب المئوية للتكرارات، انطلاقاً من هذه الأخيرة تبين أن الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة الموافقة على عبارات المحور الثاني وتأكيد أن للمساءلة والشفافية دور مهم في تحسين الأداء الحكومي.

3.4.5 تحليل نتائج المحور الثالث

بعد إتمام تحليل نتائج المحور الثاني سوف يتم التطرق إلى تحليل نتائج المحور الثالث المخصص لمعرفة دور التدقيق الحكومي في تعزيز المساءلة، والشفافية.

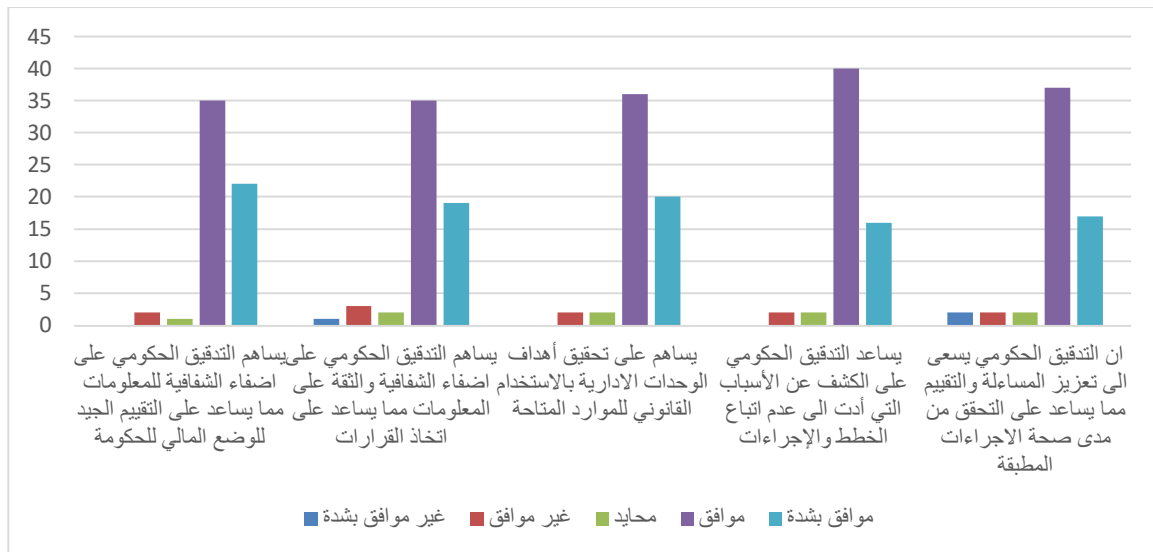
جدول 6: تحليل نتائج الاستبيان الخاص بالمحور الثالث حول معرفة دور التدقيق الحكومي في تعزيز المساءلة، والشفافية.

المؤشرات الإحصائية			الإجابات					التكرار	العبارة
الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	ت %	
موافق	0.666	4.28	22 36.7	35 58.3	1 1.7	2 3.3	0 0	ت %	يساهم التدقيق الحكومي على اضعاف الشفافية للمعلومات مما يساعد على التقييم الجيد للوضع المالي للحكومة
موافق	0.833	4.13	19 31.7	35 58.3	2 3.3	3 5	1 1.7	ت %	يساهم التدقيق الحكومي على اضعاف الشفافية والثقة على المعلومات مما يساعد على اتخاذ القرارات
موافق	0.673	4.23	20 33.4	36 60	2 3.3	2 3.3	0 0	ت %	يساهم على تحقيق أهداف الوحدات الادارية بالاستخدام القانوني للموارد المتاحة
موافق	0.642	4.17	16 26.7	40 66.7	2 3.3	2 3.3	0 0	ت %	يساعد التدقيق الحكومي على الكشف عن الأسباب التي أدت الى عدم اتباع الخطط والإجراءات
موافق	0.666	4.08	17 28.4	37 61.7	2 3.3	2 3.3	2 3.3	ت %	ان التدقيق الحكومي يسعى الى تعزيز المساءلة والتقييم مما يساعد على التحقق من مدى صحة الاجراءات المطبقة
موافق	0.696	4.18	المتوسط العام لأسئلة المحور الثالث						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال النتائج المتواجدة أعلاه التي تخص المحور الثالث وحسب ما نصت على إجماع إجابات أفراد عينة الدراسة، حول موضوع الساعة نظرا لكثرة انتشار ظاهرة الفساد أن للتدقيق الحكومي دور كبير ومهم في تعزيز المساءلة، والشفافية، كونه يساعد على إضفاء الشفافية للمعلومات، يساعد على التقييم الجيد للوضع المالي للحكومة، كما يساعد على الكشف عن الأسباب التي أدت الى عدم اتباع الخطط والإجراءات. فحسب النتائج المستخلصة أعلاه فكانت جل الإجابات حول العبارات بعبارة "موافق" وبدرجة أقل "موافق بشدة"، كما يوجد من أجاب بغير موافق، محايد، غير موافق بشدة في بعض العبارات لكن بنسبة ضئيلة، منه يمن القول إن أفراد العينة كانوا متفقين مع وجهة نظر الباحث على كل ما قيل عن موضوع الدراسة. يمكن توضيح النتائج المتحصل عليها في الشكل الموالي:

الشكل 3: نتائج الاستبيان الخاص بالمحور الثالث الموسوم حول دور التدقيق الحكومي في تعزيز المساءلة، والشفافية.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

5.5 اختبار فرضيات الدراسة

بعد تحليل نتائج الدراسة المتحصل عليها في الجداول السابقة، بناء على ذلك سيتم في هذا العنصر محاولة الإجابة على فرضيات الدراسة سالفة الذكر من خلال القيام باختبار t ستودنت قصد إثبات أو رفض صحة الفرضيات.

1.5.5 اختبار الفرضية الأولى

تم اختبار بعض أسئلة المحور الأول التي لها علاقة مباشرة بالفرضية الأولى عبر t ستودنت من أجل قبول أو رفض الفرضية المذكورة سلفا في السؤال التالي: ما الحاجة لوجود التدقيق الحكومي؟
 H_0 : إن وجود التدقيق الحكومي لا يساهم على خلق منافع للحكومة؛
 H_1 : إن وجود التدقيق الحكومي يساهم على خلق منافع للحكومة.

من أجل اختبار فرضيات الدراسة، قام الباحث إلى إخضاع بعض إجابات أفراد عينة البحث التي لها علاقة مباشرة بالسؤال المطروح لاختبار (t) ذات دلالة (0.05)، مع اتخاذ القرار بعد الاختبار التالي: فيتم رفض الفرضية العدمية إذا كان مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$)، أو قبول فرضية العدم عند ($a \geq 0.05$)

سوف يتم اختبار فرضيات الدراسة من نتائج الجدول الموالي المستخرجة من برنامج التحليل الإحصائي:

جدول 7: نتائج اختبار (T test) للفرضية الأولى حول وجود التدقيق الحكومي يساهم على خلق منافع للحكومة.

القرار الاحصائي	مستوى الدلالة	قيمة t	العبارة
رفض فرضية العدم	0.000	47.26	إن التدقيق الحكومي يساهم في تدقيق الوحدات الحكومية
رفض فرضية العدم	0.000	45.43	إن وجود التدقيق الحكومي يضمن المحافظة على المال العام
رفض فرضية العدم	0.000	44.22	التدقيق الحكومي من أهم العوامل التي لها أثر كبير في مكافحة الفساد والاختلاس

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير النتائج السابقة إلى قيمة (T) للأسئلة التي لديهم علاقة بالسؤال الفرعي الأول كما هو مبين في الجدول، ومستوى دلالة بالنسبة للأسئلة الثلاث مساوي ل 0.000، من هذا يتبين أن مستوى الدلالة المجدول أقل من المستوى الحرج 0.05. لذلك يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي إن وجود التدقيق الحكومي يساهم على خلق منافع للحكومة.

2.5.5 اختبار الفرضية الثانية

في هذا العنصر سيتم اختبار صحة أو رفض الفرضية الثانية التي لها علاقة بالمحور الثاني عن طريق اختبار t ستودنت التي جاءت في السؤال الموالي: هل تساهم المساءلة والشفافية في تحسين الأداء الحكومي؟
 H_0 : المساءلة والشفافية لا تساهم في تعزيز جودة الأداء الحكومي؛
 H_1 : المساءلة والشفافية تساهم في تعزيز جودة الأداء الحكومي.

سيتم اختبار فرضيات الدراسة من نتائج الجدول الموالي المستخرجة من برنامج التحليل الإحصائي:

جدول 8: نتائج اختبار (T test) للفرضية الثانية حول مساهمة المساءلة والشفافية في تحسين الأداء الحكومي.

القرار الاحصائي	مستوى الدلالة	قيمة t	العبارة
رفض فرضية العدم	0.000	50.47	تساعد المساءلة والشفافية على اتخاذ القرارات المالية
رفض فرضية العدم	0.000	51.92	تساعد المساءلة والشفافية على إضفاء جودة عالية على العمليات المالية الحكومية وتحسين الأداء الحكومي
رفض فرضية العدم	0.000	51.92	تساهم المساءلة والشفافية على ضمان الاستعمال الجيد للمال العام مما يعزز ثقة المواطنين

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير النتائج السابقة إلى قيمة (T) للأسئلة التي لديهم علاقة بالسؤال الفرعي الثاني كما هو مبين في الجدول، ومستوى دلالة بالنسبة للأسئلة الثلاث مساوي ل 0.000، من هذا يتبين أن مستوى الدلالة المجدول أقل من المستوى الحرج 0.05. لذلك يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي أن المساءلة والشفافية تساهم في تعزيز جودة الأداء الحكومي.

3.5.5 اختبار الفرضية الثالثة

بناء على النتائج المتحصل سيتم اختبار صحة أو رفض الفرضية الثالثة التي لها علاقة بالمحور الثالث عن طريق اختبار t ستودنت التي جاءت في السؤال الموالي: هل عدم الاعتماد على التدقيق الحكومي يؤثر سلبا في تحسين الأداء الحكومي؟

H_0 : إن عدم الاعتماد على التدقيق الحكومي لا يؤثر سلبا على تحسين الأداء الحكومي؛

H_1 : إن عدم الاعتماد على التدقيق الحكومي يؤثر سلبا على تحسين الأداء الحكومي.

سيتم اختبار فرضيات الدراسة من نتائج الجدول الموالي المستخرجة من برنامج التحليل الإحصائي:

جدول 9: نتائج اختبار (T test) للفرضية الثالثة حول دور التدقيق الحكومي على تحسين الأداء الحكومي.

القرار الاحصائي	مستوى الدلالة	قيمة t	العبارة
رفض فرضية العدم	0.000	47.92	يساهم التدقيق الحكومي على اضعاف الشفافية للمعلومات مما يساعد على التقييم الجيد للوضع المالي للحكومة
رفض فرضية العدم	0.000	46.54	يساعد التدقيق الحكومي على الكشف عن الأسباب التي أدت الى عدم اتباع الخطط والإجراءات
رفض فرضية العدم	0.000	45.48	إن التدقيق الحكومي يسعى الى تعزيز المساءلة والتقييم مما يساعد على التحقق من مدى صحة الإجراءات المطبقة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير النتائج السابقة لقيمة (T) للأسئلة التي لديهم علاقة بالسؤال الفرعي الثالث كما هو مبين في الجدول أعلاه، ومستوى دلالة بالنسبة للأسئلة الثلاث مساوي ل 0.000 أن مستوى الدلالة المجدول أقل من المستوى الحرج 0.05. لذلك يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي إن عدم الاعتماد على التدقيق الحكومي يؤثر سلبا على تحسين الأداء الحكومي.

6. الخاتمة

بناء على الدراسة النظرية التي اعتمد عليها الباحث يمكن القول إن التدقيق الحكومي هو أداة فحص ومراقبة العمليات التي تقوم بها مختلف الوحدات الحكومية من أجل معرفة مدى صحتها ومصداقيتها، والحفاظ على المال العام، أما من الناحية التطبيقية بعدما تم القيام بدراسة استبائية على عينة من المهنيين والأكاديميين المتخصصين في التدقيق تبين أن للتدقيق الحكومي دور كبير في تعزيز المساءلة وإضفاء الشفافية كونها تساعد على حماية المصالح العامة وتحسين الأداء الحكومي لكسب ثقة المواطنين.

1.6 نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة تم التوصل الى مجموعة من النتائج أهمها:

- يساهم التدقيق الحكومي في الجزائر بصورة فعالة للحصول على المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسات وكذا أنظمة الضبط الداخلي ومدى الالتزام بالقوانين واللوائح؛
- يعد التدقيق الحكومي وسيلة لخلق منافع للوحدات الحكومية الجزائرية؛
- المساءلة هي وجود طرق وأساليب مقننة تمكن من مساءلة الشخص المسؤول، ومراقبة أعماله في إدارة الشؤون العامة؛
- تساعد المساءلة في حماية المصالح العامة بشكل أكثر فاعلية؛
- تكمن الشفافية في نشر المعلومات والإفصاح عنها بسهولة والوصول عليها بحيث تكون متاحة للجميع؛
- تسعى الشفافية إلى تعزيز الرقابة الإدارية وتزيد من كفاءتها وممارستها من خلال دقتها ووضوحها لإجراءات والممارسات الإدارية المعمول بها؛
- إن المساءلة والشفافية يدعمان شرعية الحكومة أو المسؤولين الحكوميين وسياساتهم وقراراتهم أمام الشعب؛
- يمكن القول إن الأداء الحكومي هو محصلة لكل من الأداء الفردي وأداء الوحدات التنظيمية الحكومية التي يعمل بها الأفراد؛
- بعد تحليل النتائج المتحصل عليها من طرف عينة البحث يمكن القول إن التدقيق الحكومي يساهم على اضعاف الشفافية للمعلومات مما يساعد على تسهيل التقييم الجيد للوضع المالي للحكومة وانتهاج المساءلة كوسيلة لحماية المصالح وتحسين الأداء الحكومي.

2.6 التوصيات

- تعزيز الاستقلالية الوظيفية والمؤسسية لأجهزة التدقيق الحكومي لضمان استقلالية المدققين الحكوميين عن السلطة التنفيذية؛
- وجوب توحيد وتحديث معايير التدقيق الحكومي لضمان جودة الممارسات المهنية؛
- ضرورة تعزيز أخلاقيات المهنة والمسؤولية المهنية للمدقق الحكومي؛
- تعزيز اليات المساءلة المهنية على نتائج التدقيق من خلال متابعة تنفيذ توصيات المدققين؛
- التحول نحو التدقيق الحكومي الرقمي كوسيلة لتحسين فعالية الرقابة وتقليل فجوة الوقت في اكتشاف الانحرافات.

7. قائمة المراجع

1. أمين السيد أحمد لطفي، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 437.
2. أحمد حملي جمعة، الإتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، 2009، ص 74؛
3. إبراهيم رسلان، الاتجاهات الحديثة في المراجعة، دار الثقافة العربية، القاهرة.
4. البرادعي، ليلى مصطفى، المساءلة في إطار مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع دراسة لدور هيئة الرقابة الإدارية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، الطبعة الثانية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، جامعة القاهرة، مصر، 2011.
5. نجلاء ابراهيم عبد الرحمان وريا محمد النفيعي، مدى ارتباط المساءلة المالية بتحقيق الاستدامة المالية في الوحدات الحكومية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 06، العدد 02، 2020.
6. محمد بن العري، دور التدقيق الحكومي في ترشيد النفقات العمومية الفترة 2012-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة ادرا، 2017؛
7. الجوهر علي كريمة، دور جهاز التدقيق في الكشف عن الفساد من خلال المساءلة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد 23، 2013.

8. الربيعي خلود، هادي عبود مختار، تعزيز معطيات الشفافية في ظل تقانة المعلومات وقراءات الإنتاج والعمليات، أطروحة الدكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2005.
9. رزيق كمال، نماذج عربية لتحقيق التميز في الأداء الحكومي" المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية " نحو أداء متميز للقطاع الحكومي "، معهد الإدارة العامة. 2008.
10. رسلان، نبيل إسماعيل، قياس وتقييم الأداء الحكومي (الضرورة – المبررات- الأهداف- الأساليب)، ندوة الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007.
11. مصطفى عبد الحميد، قياس الأداء الحكومي، ندوة الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، الجهاز الحكومي العربية للتنمية الإدارية، 2006.
12. Aguinis herman Performance management, Person practice Hall, 2009.